المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

في ظل تاريخ مُثقل بالصراعات:

ما السبيل للحد من العنف في محافظة أبين؟

تقرير ميداني

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

مؤسسة بحثية، تهتم بدراسة الشأن اليمني، والمؤثرات الإقليمية والدولية عليه، من خلال قراءة الماضي، وتحليل الحاضر، واستشراف القادم، بهدف المشاركة الإيجابية في رسم مستقبل اليمن.

في ظل تاريخ مُثقل بالصراعات:
ما السبيل للحد من العنف في محافظة أبين؟

تقرير ميداني

يناير - كانون الثاني / ٢٠٢٥

جميع الحقوق محفوظة

ملخص تنفيذي

تكتسب محافظة ابين أهمية كبيرة، فهي تتموضع في موقع حيوي على الخارطة الجغرافية، إذ تقع في قلب المحافظات الجنوبية، وهي بمثابة البوابة لمدينة عدن، وطريق اتصالها بمحافظات شبوة وحضرموت والمهرة، ومن تنوع تضاريسها، وتركيبتها القبلية، وبشكل أكبر بفعل موقعها في الاستقطاب والتمحور السياسي والجغرافي الذي ظهر في جنوب اليمن منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي وحتى اليوم

وقد عانت المحافظة من موجات متتالية من الصراعات والحروب ليس اخرها الحملات العسكرية التي يقودها المجلس الانتقالي الجنوبي منذ أغسطس ٢٠٢٢، للقضاء على ما اسماه الجماعات الإرهابية، وقد حققت هذه الحملات بعض المكاسب، لكنها في ذات الوقت استثارت الكثير من محركات العنف في هذه المحافظة

يتطلب تخفيف مستويات العنف وتحقيق قدر من السلام والاستقرار في محافظة أبين تكاملاً خلاقاً بين المسارات السياسية والعسكرية والتنموية، مع التركيز على إعادة بناء مؤسسات الدولة، وتوفير الحماية والتنمية الاقتصادية للمواطنين، واعتماد مبدأ الحوار بين الأطراف الفاعلة، وتنسيق ودعم كبير من قبل الأطراف الدولية وفي مقدمتها دولتي التحالف والولايات المتحدة الامريكية، وأن يتجه ذلك الدعم الى معالجة الأوضاع الاقتصادية والمعيشة البائسة، وتوفير الدعم الكافي للمؤسسات الحكومية المعنية بحضور سلطة الدولة، بما في ذلك قوات الأمن والشرطة، والقضاء، لضمان سيادة القانون، ودعم الخدمات الأساسية للسكان المحليين، وإطلاق مشاريع تنموية تستهدف تحسين البنية التحتية وخلق فرص عمل للشباب، ودعم الوحدات العسكرية المتواجدة في ابين قبل اغسطس ٢٠٢٢م، وفتح باب التجنيد من أبناء المحافظة لمعسكرات جديدة تتمركز في المناطق النائية والوعرة، وفي المقابل يتم بالتدريج سحب التشكيلات العسكرية من خارج المحافظة

المحتويات

المقدمة	٦
الموقع وتأثيراته	٨
الديمغرافيا	١١
الأوضـاع الاقتصادية	١٤
موجات الصراع	١٧
صراع مناطقي ممتد	١٨
حروب «تنظيم القاعدة»	٢١
حروب الحوثيين	٢٥
مواجهـات الشرعية والانتقالي	٢٨
حروب سهام الشرق	٣٢
قضية «عشال الجعدني»	٣٧
توصيات لصناع القرار	٣٩

المقدمة

عانت محافظة أبين، خلال العقود الماضية، الكثير من العنف، نتيجة الحروب ودورات الصراع، سواء في الاستقطابات أثناء حكم اليسار في جنوب اليمن (سابقًا)، أو في التجاذبات بين التوجهات الانفصالية وتلك التي تدعم الوحدة في عهد الجمهورية اليمنية، وكذا بفعل جماعات العنف المتطرفة. وقد لعب الموقع الجغرافي للمحافظة، وتركيبتها الديمغرافية وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وموقعها من الاستقطابات السياسية والجغرافية، في مرحلتي ما قبل الوحدة وما بعدها، دورًا كبيرًا في جعلها طرفًا في دورات العنف أو ساحة لها

حاليا، يقود «المجلس الانتقالي الجنوبي» حملة عسكرية في مختلف مناطق المحافظة، ويُسوقها على أنها تستهدف العنف الذي يقوم به «تنظيم القاعدة»، وفي المقابل يُشكك قطاع كبير من أبناء أبين في أهداف الحملة، ويعدونها طورًا جديدًا من الصراع المسنود إلى استقطابات جغرافية، وتدافع بين التوجهات المساندة للوحدة وتلك التي تتبنى الانفصال، وهو الصراع الذي عانت منه محافظة أبين مرارًا

تتناول هذا الدراسة موجات العنف التي عانت منها أبين، وارتباطها بجغرافية المحافظة، وسماتها الديمغرافية والاجتماعية والثقافية، وتتوقف عند الحملة العسكرية الأخيرة لـ«المجلس الانتقالي»، الموسومة بـ«سهام الشرق»، وتأثيرها على العنف والصراع في المحافظة. وتُقدم الدراسة سياسيات لصناع القرار حول كيفية الحد من العنف في المحافظة، وتوفير قدر من الاستقرار والسلام المستدام فيها

الموقــع
وتأثيراته

تقع محافظة أبين جنوب شرق العاصمة اليمنية (صنعاء)، وتبعد عنها مسافة تصل إلى (٤٢٧) كم، ويحدها من الشرق محافظة شبوة، ومن الغرب محافظتي عدن ولحج، ومن الشمال محافظتي شبوة والبيضاء إلى جانب أجزاء من يافع العليا، ويحدها من الجنوب بحر العرب. وتعد مدينة زنجبار مركز المحافظة.[١] تبلغ مساحة أبين حوالي (١٦,٩٤٣) كم٢، وتتنوع تضاريسها بين جبال في أطرافها الشمالية، وهضاب في وسطها، وسهول ساحلية طويلة في أطرافها الجنوبية، ويسودها مناخ معتدل إلى دافئ في فصل الصيف وبارد في فصل الشتاء، إلا أن الأجزاء الجنوبية تكون حارة صيفًا ودافئة شتاء.[٢] تتوسط المحافظة المحافظات الجنوبية الأخرى، و«كانت إبان الاستعمار البريطاني تتبع ما يُسمى (اتحاد الجنوب العربي)، وكانت تنقسم في ذلك الحين إلى عدد من السلطات: سلطنة الفضلي، وسلطة العوذلي، وسلطنة يافع السفلى، وسلطنة العوالق السفلى، بالإضافة إلى المنطقة الوسطى التي كانت تسمى بولاية دثينة، والتي تضم مديرية مودية وجيشان وأجزاء من مديرة الوضيع وأجزاء من مديرية لودر، وولاية دثينة لم تكن مشيخة ولا سلطنة، كان فيها ما يشبه برلمانًا يتكون من مشائخ القبائل التي كانت تسكنها، وأهمها: قبيلة المياسرة وقبيلة سال حسنة وقبيلة العلهي وبعض قبائل آل باليل

١. انظر: أبين، المركز الوطني للمعلومات- رئاسة الجمهورية، في: ٢٠٢٤/٨/٢١م، متوفر على الرابط التالي:
https://yemen-nic.info/contents/Brief/detail.php?ID=7612

٢. انظر: الجزيرة نت، في: ٢٠١٤/١٢/١٧م، متوفر على الرابط التالي:
https://n9.cl/28p2r

وبعد الاستقلال أصبحت محافظة أبين ضمن نطاق جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، والتي تحول اسمها فيما بعد إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية»[٣]. ومع قيام الجمهورية اليمنية صارت أبين إحدى محافظات دولة الوحدة. تتوزع أبين على أحد عشر مديرية، هي: زنجبار، وخنفر (وهي الأكبر مساحة وسكانًا)، ولودر، ومودية، والوضيع، وجيشان، والمحفد، وأحور، وثلاث مديريات في جبل يافع، هي: مديرية سرار سباح ورصد (وهي أكبر مديرية من مديريات يافع)

وتلعب الجغرافيا دورًا كبيرًا في دورات العنف الذي عانت منه محافظة أبين، ولا تزال؛ ويمكن الإشارة إلى بعض أبعاد تأثير ذلك في النقاط التالية[٤]:

١. تطل أبين على الساحل الجنوبي لليمن، ما يجعلها منطقة حيوية على بحر العرب، فهي قريبة من ممرات بحرية مهمة للتجارة الدولية، وعرضة لعمليات التهريب؛ وهو ما يجذب اهتمام الأطراف المتحاربة التي تسعى للسيطرة على هذه المنافذ البحرية

٢. تقع أبين بجوار مدينة عدن، العاصمة المؤقتة للحكومة الشرعية، والمعقل الرئيس لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي»، وهذا القرب من عدن يجعلها ساحة صراع بين الحكومة الشرعية و«المجلس الانتقالي الجنوبي»، حيث يسعى كل طرف لتوسيع نفوذه وتأمين مواقعه بالقرب من عدن

٣. تضاريس أبين تشمل سلاسل جبلية وأودية، وهذا بدوره يوفر ملاذات آمنة للجماعات المسلحة، كـ«تنظيم القاعدة»، كما أن الطبيعة الجغرافية الوعرة تسهل الاختباء والتنقل السري، ما يزيد من تعقيد العمليات العسكرية والحملات الأمنية، ويجعل استعادة السيطرة على المنطقة المتمردة أمرًا صعبًا

٤. تقع أبين على الطريق الرئيس الرابط بين محافظة عدن والمحافظات الشرقية الأخرى، شبوة وحضرموت والمهرة، وهذا الطريق يعد شريانًا حيويا للتجارة والتنقل العسكري، ما يجعل السيطرة على أبين هدفًا إستراتيجيًا للأطراف المتنازعة لضمان السيطرة على خطوط الإمداد والتواصل بين المحافظات

٥. أبين تُعد أيضًا حلقة وصل وعبور بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية، ما يجعلها هدفًا للقوى التي تسعى للسيطرة على اليمن بشكل عام، سواء كانت الحكومة الشرعية، أو المجلس الانتقالي الجنوبي أو جماعة الحوثي

٣. مقابلة مع شخصية سياسية من محافظة أبين.
٤. مقابلات مع عدد من الشخصيات من محافظة أبين.

الديمغرافيا

يبلغ عدد سكان محافظة أبين (٦١٩) ألف نسمة، وهو ما يُمثل نسبة ٢٪ من سكان الجمهورية اليمنية البالغ عددهم (٣١,٨٩) مليون نسمة، وفقًا للإسقاطات السكانية للعام ٢٠٢١م[٥]. ويتوزع السكان في المحافظة على مديرياتها بنسب متفاوتة، حيث تحظى المناطق ذات الإنتاج الزراعي والسمكي بالنصيب الأكبر من الكثافة السكانية، وهذا يعود إلى بحث الناس عن أمكان توافر فرص الرزق والعمل[٦].

ومحافظة أبين ذات كثافة سكانية أكثر من بقية المحافظات التي تحيط بها، ويغلب على سكانها التركيبة القبلية. ومثل كثير من المناطق اليمنية، تعتبر أبين ساحة توترات قبلية ومناطقية قديمة؛ وغالبًا ما تؤدي تلك التوترات إلى تصاعد الصراعات المحلية، التي استغلتها أطراف النزاع اليمني لتجنيد الأفراد في جماعات مسلحة[٧].

وخلافًا للمحافظات المحيطة بها، تتسم محافظة أبين بقلة عدد المغتربين خارج اليمن، وعدد من يشتغلون بالتجارة؛ ويلتحق أغلب الأفراد فيها بمعسكرات الجيش، ويتقاضون مرتبات متدنية، ما يُوسع من مساحة الفقر ويجعله مستوطنًا في هذه المحافظة. وغالبًا ما يجري استغلال هذه الأوضاع من قبل الأطراف المتصارعة لتجنيد أبناء هذه المحافظة في الجماعات، والتشكيلات العسكرية التي يتقاضى أفرادها مرتبات بالعملة الأجنبية

ثقافيا يتسم أغلب أبناء المحافظة بالتدين، ولذا كانوا «أقل هضمًا للأفكار الاشتراكية وتمسكًا بها، وأكثر قربًا من التوجهات الفكرية في دول الجوار العربي»[٨]، «لذلك أيضًا لم يجدوا صعوبة في استيعاب نظام ما بعد الوحدة، بعكس المجتمع في مناطق أخرى، فقد كانت الأفكار الاشتراكية مؤثرة في تفكيرهم بشكل أكبر»[٩].

٥. كتاب الإحصاء السنوي للأعوام ٢٠٢١م و٢٠٢٢م، الجهاز المركزي للإحصاء: ص٥١- ٥٨.
٦. انظر: أبين، المركز الوطني للمعلومات، مرجع سابق.
٧. مقابلة مع شخصية اجتماعية من محافظة أبين.
٨. مقابلة مع عادل الحسني، عبر تطبيق اتصال صوتي، بتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠٢٤م.
٩. مقابلة مع شخصية سياسية من أبين.

ويُمثل التدين، وتوطن الفقر والبطالة حالة مثالية توفر للجماعات المتطرفة إمكانية استقطاب بعض شباب المحافظة، من خلال الترويج للحديث المشهور (يخرجُ من عدن أبين اثنا عشر ألفًا ينصرون الله ورسوله، هم خيرُ من بيني وبينهم)[١٠]، ولذا تشكل في منتصف التسعينيات ما عُرف بـ«جيش عدن- أبين»، الذي برز للوجود في منتصف عام ١٩٩٧م، وأعلن تأييده لزعيم «تنظيم القاعدة»، أسامة بن لادن، وتحصن في جبل حطاط، وشارك عدد من أعضائه الأجانب في خطف (١٦) سائحًا، في ٢٨ ديسمبر ١٩٩٨م، قُتل أربعة منهم، إضافة إلى منفذ العملية، أثناء محاولة إنقاذهم من قبل قوات الحكومة اليمنية؛ ويُنسب إليه -أيضًا- تورطه في الهجوم على المدمرة الأمريكية «كول»، في ميناء عدن، عام ٢٠٠٠م، والذي أسفر عن مقتل (١٧) بحارًا أمريكيا[١١].

١٠.عن عبدالله بن عباس، أخرجه الطبري وأبو يعلى وغيرهما.

١١. جيش عدن أبين، الجزيرة نت، في: ٢٠١٤/١٢/٢٩م، متوفر على الرابط التالي:
https://n9.cl/m043bv

الأوضـــاع
الاقتصادية

ينعكس تنوع التضاريس في محافظة أبين على الأنشطة الاقتصادية لسكانها، وتُعد الزراعة وصيد الأسماك النشاط الرئيس لسكان المحافظة، حيث تسود الزراعة في الوديان بين الجبال، في أطرافها الشمالية والهضبة التي تقع في الوسط، وفي السهل الساحلي الطويل في أطرافها الجنوبية، والذي يمتد لأكثر من (٢٧٠) كم. وتصب إليها عدد من الوديان، أهمها: وادي بنا، ووادي حسان اللذان يشكلان دلتا أبين[١٢]. وعلى الساحل يعمل سكان المحافظة على صيد الأسماك. وقد كان «أهم مورد اقتصادي لأبناء المحافظة هو قطاع الزراعة، وخاصة زراعة القطن، والذي يعد محصولًا نقديا. وكان في أبين محلج القطن ومركز أبحاث الكود الزراعي»، وذلك قبل الاستقلال[١٣]. وهناك عوامل كثيرة تجعل من محافظة أبين منطقة قابلة للاستثمار الاقتصادي في مجالي الزراعة والثروة السمكية. وتشير بعض الدراسات إلى أن الجبال في المنطقة الوسطى، في مودية ولودر والوضيع والمحفد، تحتوي على كثير من المعادن.[١٤]

تعرضت أبين لتحولات مناخية كبيرة، أثرت على النشاط الزراعي ونشاط الرعي. وتعد محافظة أبين نموذجًا للمناطق الجنوبية السهلية الساحلية المتأثرة بتغير المناخ، والتي يشكل إنتاجها الزراعي موردًا مُهما في بيئة الاقتصاد اليمني؛ فقد تراجع إنتاجها الاقتصادي الزراعي، خلال العقود الماضية، نتيجة تغيرات مناخية تعرضت لها المنطقة، وهو ما تسبب في تراجع إنتاج المساحات المحصولية. فقد تسببت مواسم الجفاف المتتالية في إلحاق ضرر شديد بالأراضي الزراعية، وهجرة المزارعين، نتيجة عدم اكتفائهم بما يُلبي الاحتياجات الأساسية لأسرهم، خصوصًا في ظل غياب السياسات الحكومية[١٥].

ولعوامل تتصل بأوضاعها الهيكلية، والتغيرات المناخية، والنزاعات التي لا تكاد تبارحها، تُعاني محافظة أبين من مستويات عالية من الفقر، إذ يبلغ معدل الفقر فيها، بحسب مسح ميزانية الأسرة المعيشية لعام ٢٠١٤م، ٤٨,٦٪ من عدد السكان في المحافظة[١٦].

---

١٢. انظر: أبين، المركز الوطني للمعلومات، مرجع سابق.

١٣. مقابلة مع شخصية سياسية من محافظة أبين.

١٤. نفس المرجع السابق.

١٥. أثر تغير المناخ والنزاعات المسلحة على القطاع الزراعي في محافظة أبين، د. حكمت عبود، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، أغسطس ٢٠٢٤م، متوفر على الرابط التالي

https://n9.cl/wgtlq

١٦. أبين، الحكم المحلي في اليمن (منصة دراسات ومراجع)، متوفر على الرابط التالي:
https://yemenlg.org/ar/governorates/%D%8A%3D%8A%8D8%9A%D86%9/

ومن المؤكد أن هذا المعدل تضاعف خلال سنوات الحرب الحالية بفعل تراجع الأوضاع الاقتصادية، وانهيار قيمة العملة الوطنية، حتى بات ما يزيد على ثلثي سكان المحافظة يندرجون تحت خط الفقر

وتُعاني المحافظة كذلك من ارتفاع معدل البطالة، لا سيما في فئة الشباب الذين يمثلون أكثر من ٧٥٪ من السكان. ويتوقع أن يفوق معدل البطالة ٦٠٪ من قوة العمل في المحافظة، مع ملاحظة أن محافظة أبين -كما بقية المحافظات- تتسم بارتفاع نسبة الشباب مقارنة ببقية الفئات العُمرية

وبطبيعة الحال فإن العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أبين والعنف علاقة مباشرة؛ فالفقر والبطالة وانعدام الخدمات يشكل أرضية خصبة لتصاعد العنف والانضمام إلى الجماعات المتطرفة، والمليشيات المسلحة، في حين أن النزاعات السياسية والقبلية تُغذي دوامة الصراعات المستمرة[١٧].

١٧. مقابلة مع شخصية سياسية من محافظة أبين.

موجات الصراع

عانت محافظة أبين -خلال العقود الخمسة الأخيرة- من دورات متتابعة من العنف، ربما أكثر من غيرها من بقية المحافظات اليمنية. وفي الأغلب كانت المحافظة طرفًا في مواجهة أطراف أخرى، أو ميدانًا لصراع أوسع، أو ضحية لسلوك جماعات العنف والتطرف. ونتوقف هنا عند أبرز جولات العنف التي عانت منها أبين منذ ما بعد الاستقلال

- صراع مناطقي ممتد:

عانى تيار اليسار الذي حكم جنوب اليمن، منذ الاستقلال في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م، من استقطابات وتجنحات أيديولوجية سلمته إلى دورات متتالية من الصراعات الدموية. ومنذ بداية سبعينيات القرن العشرين، وتحديدًا بعد الانقلاب على الرئيس سالم رُبيع علي، انحرف الاستقطاب بين جناحي ذلك التيار إلى صراع مناطقي؛ فقد تمايز الحزب الاشتراكي اليمني، الذي تم تأسيسه عام ١٩٧٨م، بشكل غير معلن، إلى جناحين متنافسين، يمُثل الجناح الأول محافظتي أبين وشبوة، ويصطف خلف الرئيس الأسبق، علي ناصر محمد، وأُطلق عليهم فيما بعد بجناح «الزمرة»، وتمثل الجناح الثاني في محافظة لحج بمناطقها التي تضم ردفان ويافع والضالع، بقيادة علي عنتر وصالح مصلح، ومعهم عبدالفتاح إسماعيل، وغيرهم، وأُطلق عليه جناح «الطُغمة»، أما عدن وحضرموت فكانتا أشبه بالمناطق المحايدة التي تتبع من ينتصر في صراع الطرفين[١٨].

أخذ الانقسام المناطقي في الاتساع، ليفضي إلى أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م الدموية، التي راح ضحيتها قرابة (١٢) ألف قتيل، وآلاف السجناء، وأكثر من (١٥٠) ألف نازح، فر معظمهم إلى الشمال، وعلى رأسهم علي ناصر محمد، وعدد كبير من أبناء محافظة أبين[١٩].

وبعد انتصار جناح لحج، تولى أبناء محافظة الضالع قيادة الدولة؛ فقد كان أغلب قادة الأجهزة الأمنية والعسكرية، وحتى القيادات السياسية، للحزب الاشتراكي اليمني، من محافظة الضالع وأجزاء من يافع وردفان، فيما يُسمى اليوم بمناطق «المثلث»، مع حضور شكلي لأمين عام الحزب الاشتراكي اليمني، علي سالم البيض، الذي ينتمي لمحافظة حضرموت

١٨. مقابلة مع شخصية سياسية من أبين.
١٩. نفس المرجع السابق.

هذا الصراع ظل موجودًا بعد قيام الوحدة اليمنية، وإن بشكل غير مباشر، وبرز بشكل واضح أثناء حرب ١٩٩٤م التي جرت بين ما يُعرف بشريكي الوحدة، المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، فقد انحاز جناح علي ناصر محمد، وأبناء أبين، إلى جانب الحكومة الشرعية، بقيادة رئيس مجلس الرئاسة -آنذاك، علي عبدالله صالح. ويتهم أبناء الضالع ويافع وردفان أبناء أبين بأنهم ساعدوا الشماليين عام ١٩٩٤م فيما يصفونه باجتياح الجنوب -حسب زعمهم، مع أن الأمر لم يكن كذلك، فقد كان هذا الموقف في حقيقته أقرب إلى الانتقام مما حصل في أحداث ١٩٨٦م[٢٠].

استمر الصراع المناطقي بشكل أو بآخر أثناء فترة حكم الرئيس السابق، عبدربه منصور هادي، الذي ينتمي إلى محافظة أبين، وكان أحد القادة العسكريين المشاركين في حرب ١٩٩٤م، إلى جانب الحكومة الشرعية، فقد كان يُتهم أثناء فترة حكمه بأنه لا زال مأسورًا بالصراع المناطقي، وأن إدارته للمحافظات الجنوبية متأثرة بالانقسامات الجغرافية السابقة. كما أن بعض أبناء المحافظات الجنوبية لم يكن ينظر إلى «هادي» على أنه رئيس للجمهورية، وإنما أحد أطراف الصراع التاريخي الممتد

عاد التنافس المناطقي إلى التصاعد بعد انطلاق «عاصفة الحزم» العسكرية، وعودة الرئيس «هادي» إلى عدن عام ٢٠١٦م، حيث ظلت علاقته متوترة مع فصائل الحراك الجنوبي الذي ينتمي معظمها إلى محافظة الضالع. وشهدت هذه المرحلة توتر في العلاقة بين الرئيس «هادي» ودولة الإمارات العربية المتحدة، الدولة الثانية في «التحالف العربي» لدعم الشرعية، والتي أشرفت على ترتيب الأوضاع في المحافظات الجنوبية عقب دحر الحوثيين منها

ولأسباب غير معروفة تمامًا، استهدفت الإمارات تقويض السلطة الشرعية، برئاسة «هادي»، وقدمت دعمًا كبيرًا لخصومه التاريخيين، ومكنتهم من تأسيس تشكيلات عسكرية في عدن وبقية المحافظات الجنوبية والشرقية. فقد دعمت الإمارات تشكيل «المجلس الانتقالي الجنوبي»، الذي أُعلن عن تأسيسه في ١١ مايو ٢٠١٧م، والذي يسيطر عليه فصيل الحراك المنتمي لمحافظة الضالع، وبدرجة أقل المنتمي ليافع وردفان (مناطق المثلث)، إلى جانب فصيل سلفي يقوده «هاني بن بريك»

٢٠. مقابلة مع شخصية من محافظة أبين.

نشر «المجلس الانتقالي» التشكيلات العسكرية التابعة له في عدن، وصعد تحركه ضد الحكومة الشرعية، وانخرط في جولات من القتال معها، منها المعارك التي دارت بعدن -في يناير ٢٠١٨م، وأخرى في أغسطس ٢٠١٩م، ومعارك شبوة في أغسطس ٢٠٢٢م، وفي نفس العام قاد «المجلس الانتقالي» عملية «سهام الشرق» نحو محافظة أبين، وفيما يرى «المجلس الانتقالي» أنها موجهة لمحاربة ما يصفه بـ»الإرهاب»، «ينظر إليها قطاع من أبناء أبين كحلقة في إطار الصراع المناطقي الذي يريد أن يحسمه أبناء الضالع وردفان ويافع لصالحهم، ويتوج بوجود قوة عسكرية تسيطر على محافظة أبين، فأبناء تلك المناطق يشعرون بأنه ما لم يتم السيطرة العسكرية الكاملة على محافظة أبين فإنها ستظل مصدر قلق لهم، وتهدد مشروعهم الانفصالي[٢١].

وبحسب شخصية قيادية من محافظة أبين، فقد تعمق الصراع بين أبناء محافظته وبين أبناء الضالع وردفان ويافع، وانتقل من صراع نخبوي إلى صراع اجتماعي، فقد التف أبناء أبين حول نخبهم السياسية، وكذلك الأمر بالنسبة لأبناء مناطق «المثلث». ويكاد يكون هذا الصراع ملحوظًا اليوم في مختلف المؤسسات الحكومية المدنية والعسكرية، وحتى في القطاع الخاص، من خلال ما يلحظ من تضييق على مصالح رجال الأعمال الذين ينتمون إلى أبين، ويساند نخبها «أحمد العيسي»، وخاصة المعركة حول تجديد رخصة المشغل الجوي لطيران بلقيس التابعة له[٢٢].

٢١. مقابلة مع شخصية من محافظة أبين.
٢٢. مقابلة مع شخصية قيادية من محافظة أبين

حروب «تنظيم القاعدة»

ظهر «تنظيم القاعدة» في محافظة أبين لأول مرة بداية التسعينيات من القرن الماضي، تحت مسمى «جيش عدن- أبين»، على نحو ما ذكرنا، وعقب هجوم له على قافلة عسكرية طبية، في ٢١ يونيو ٢٠٠٣م، دارات معارك في جبل حطاط، الذي حاصرته قوات الأمن، وألقت القبض على بعض قياداته، وأصدر القضاء -في ٥ مايو ١٩٩٩م- أحكامًا بإعدام اثنين منهم، أحدهما هو زعيم الجيش «أبوبكر المحضار»، ونفذ حكم الإعدام في حقه بمحافظة أبين في أكتوبر ١٩٩٩[٢٣].

وبناء عليه تشكل انطباع عام بأن محافظة أبين تُعد المعقل الأول لـ«تنظيم القاعدة» في اليمن، ومنذ ظهور التنظيم دارت اشتباكات بينه وبين قوات الجيش والأمن؛ ومنذ عام ٢٠٠٠م تقريبًا اشتركت القوات الأمريكية في هذا الصراع تحت لافتة «الحرب على الإرهاب»، وشنت هجمات متصلة على هذه المحافظة والمحافظات المجاورة، وارتكبت عددًا من المجازر المروعة فيها، ومنها مجزرة «المعجلة» التي راح ضحيتها الكثير من الأبرياء، حيث هاجمت القوات البحرية الأمريكية -في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٩م- قرية «المعجلة»، بمديرية المحفد، بخمسة صواريخ «توماهوك» مزودة بذخائر عنقودية، ما أدى إلى مقتل (٤١) مدنيا من المقيمين في مخيم بدوي، بينهم (٩) نساء و(٢١) طفلًا؛ وفيما بعد تسببت مخلفات الذخائر العنقودية في قتل (٤) مدنيين إضافيين، وجرح (١٣) آخرين[٢٤].

وقد استغل «تنظيم القاعدة» الاضطرابات التي كانت تعيشها البلاد أثناء الاحتجاجات الشعبية المناهضة لنظام الرئيس الأسبق، علي عبدالله صالح، في ٢٠١١م، فسيطر في شهر مارس، من ذات العام، على عدد من المدن، في محافظة أبين، بما فيها مدينة جعار، وفي مايو سيطر على مدينة زنجبار (العاصمة الإدارية للمحافظة)، وتاليًا على ملعب لكرة القدم خارج زنجبار استُخدم «قاعدة عسكرية مؤقتة» لمقاتلي التنظيم

وفيما يشير البعض إلى أن محافظة أبين تعد معقلًا تاريخيا لـ«تنظيم القاعدة»، والجماعات المرتبطة به، نتيجة الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية، يرى اتجاه آخر، بمن فيهم مصادر تم إجراء مقابلات معها، أن محافظة أبين لا تُمثل منطقة حضور كبير للتنظيم، وأنها كانت كبقية المحافظات التي يوجد بها أفراد ينتسبون لجماعات متطرفة، ويتهمون أطرافًا أخرى

٢٣. جيش عدن أبين، الجزيرة نت، مرجع سابق.

٢٤. بين الطائرة بدون طيار والقاعدة.. المدنيون يدفعون ثمن عمليات القتل المستهدف الأمريكية في اليمن، هيومن رايتس ووتش، في: ٢٠١٣/١٠/٢١م، متوفر على الرابط التالي

https://www.hrw.org/ar/report/256487/21/10/2013

بمحاولة إلصاق هذه التهمة بمحافظتهم، والتلاعب بهذا الملف لتحقيق غايات سياسية

وظف الرئيس الأسبق، علي عبدالله صالح، ملف «الإرهاب» إبان نزاعه السياسي مع أحزاب «اللقاء المشترك»، وهو النزاع الذي كان يدور حول طريقة إدارته للدولة ومطالبة أحزاب «اللقاء المشترك» بضرورة التصحيح والتغيير؛ فهروبًا من الاستحقاقات السياسية لإصلاح الأوضاع كان «صالح» يفتح ملف «الإرهاب» والعناصر «الإرهابية» في محافظة أبين كلما وقع تحت الضغط.

وحدث هذا بشكل أكبر أثناء الضغوط الهائلة التي تولدت عن الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي شهدها اليمن عام ٢٠١١م، فهروبًا من تلك الضغوط، وفي محاولة لإرباك المشهد وإثارة مخاوف الأطراف الدولية والإقليمية، عمد «صالح» إلى إسقاط محافظة أبين بأيدي «تنظيم القاعدة»، لا سيما وأنه شعر بأن القيادات السياسية والعسكرية في محافظة أبين تمثل خطرًا على نظامه[٢٥].

وبعد انتخاب «هادي» رئيسًا توافقيا للبلاد، في ٢٠١٢م، بقي ملف «الإرهاب» في محافظة أبين مفتوحًا على مصراعيه، تستخدمه القوى الرئيسة التي هي على خصومة مع «هادي» كي تضعف سلطته، وتضعف من مسار المرحلة الانتقالية

بالمجمل، ترى نخبة من أبناء أبين أن وجود «تنظيم القاعدة»، وغيره من الجماعات المتطرفة في أبين، وجود سياسي أكثر منه وجودًا حقيقيا، وذلك في محاولة من بعض الأطراف لإلصاق تهمة «الإرهاب» بهذه المحافظة، في حين أن وجود تلك الجماعات في محافظة أبين مثله مثل بقية المحافظات الأخرى[٢٦].

ويدللون على ذلك بمسارعة قبائل أبين إلى تشكيل لجان شعبية لقتال «تنظيم القاعدة»، لمنع سيطرتها على كامل المحافظة، بعد أن تخلت الأجهزة الأمنية والعسكرية عن مواقعها ووظيفتها الدفاعية بإيعاز من نظام «صالح» فيما يبدو؛ واستمرت اللجان الشعبية تقاوم سيطرة «تنظيم القاعدة» على محافظة أبين لما يقارب ثلاث سنوات (٢٠١٠م- ٢٠١٣م)، في ظل غياب شبه تام للأجهزة الأمنية والعسكرية

٢٥. مقابلة مع شخصية سياسية من محافظة أبين.
٢٦. نفس المرجع السابق.

وقد كان لتلك اللجان الشعبية دور كبير في منع توسع «تنظيم القاعدة» في المحافظة، وفي إفشال مشروع سيطرته على محافظة أبين كاملًا. ومعلوم أن عناصر التنظيم اتجهت بعد ذلك شرقًا، وسيطرت على مدينة المكلا، وبسطت سيطرتها عليها هناك[٢٧].

في منتصف عام ٢٠١٢م، خاض الجيش اليمني ولجان المقاومة الشعبية معارك ضد «تنظيم القاعدة» وجماعات العنف المتطرفة في محافظة أبين، إذ بدأ الهجوم الواسع في ١٢ مايو بهدف استعادة المناطق التي كان يسيطر عليها التنظيم، واستمرت المعارك أكثر من شهر، ونجحت في استعادة زنجبار وجعار في ١٢ يونيو، ومدينة شقرة في ١٥ يونيو، ما أجبر عناصر التنظيم على الانسحاب إلى محافظة شبوة.

وبهذا، أسهمت اللجان الشعبية بشكل كبير في دحر التنظيم من أبين، في أغسطس ٢٠١٢م، وسط اعتراف رسمي وشعبي بدور مقاتليها في هذه الحرب، بعد أن خاضت معارك شرسة ضد مقاتلي التنظيم، ما جعل قيادات اللجان الشعبية مستهدفة من قبل التنظيم. وقد ضمت اللجان في قوامها قرابة (٨) آلاف شخص، وأصبحت مرادفًا للدفاع عن المدن أمام «تنظيم القاعدة»[٢٨].

وفي أوائل ديسمبر ٢٠١٥م، سيطر «تنظيم القاعدة» مرة أخرى على مدينتي زنجبار وجعار، مستغلا انشغال القوات الحكومية بمواجهة جماعة الحوثي نتيجة انقلابها على سلطة الدولة؛ وهو ما أدخل أبين في جولة جديدة وموجعة من العنف، اتسعت معه دائرة المعاناة والبؤس بين أبناء هذه المحافظة، فقد اضطرت قوات الجيش الوطني بدعم من لجان المقاومة الشعبية إلى خوض معارك جديدة مع «تنظيم القاعدة»، وبعد معارك طاحنة تمكنت من استعادة زنجبار في ١٤ أغسطس ٢٠١٦م

٢٧. نفس المرجع السابق.

٢٨. المقاومة الشعبية.. من دحر القاعدة إلى صد الحوثيين، العربية نت، في: ٢٠١٥/٤/٦م، متوفر على الرابط التالي:
https://n9.cl/u0vej

حروب الحوثيين

شهدت محافظة أبين عام ٢٠١٥م معارك طاحنة بين جماعة الحوثي والقوات الموالية للرئيس الأسبق «صالح» من جهة، ووحدات الجيش الوطني التابعة للرئيس السابق «هادي» ولجان المقاومة الشعبية. فبعد أن زحفت مليشيات جماعة الحوثي باتجاه أبين، انقسم موقف الوحدات العسكرية هناك، فقد أعلن اللواء (١١٥ مشاة) في لودر وقوفه إلى جانب الحوثيين، في حين أعلن اللواء (١١١ مشاة) في مديرية أحور وقوفه إلى جانب السلطة الشرعية ممثلة في الرئيس «هادي».[٢٩]

ففي ٢٧ مارس، سيطر الحوثيون على مدينة شقرة، على بحر العرب، لكنهم واجهوا مقاومة من القوات التابعة للسلطة الشرعية، برئاسة «هادي»، ومن «تنظيم القاعدة» الذي أعلن مقاومته للحوثيين ورفضه لسلطة «هادي» معًا. وبدأت الطائرات الحربية لقوات «التحالف العربي»، بقيادة السعودية، في إرباك مقاتلي الحوثيين الذين أرادوا الزحف نحو عدن[٣٠].

وفي سياق تلك المعارك، سيطر الحوثيون على زنجبار في ٢٩ مارس، وجرت اشتباكات عنيفة بينهم وبين القبائل للسيطرة على معسكر للجيش، وملعب لكرة القدم في المدينة. وفي ٣ أبريل، دخلت مليشيات جماعة الحوثي مناطق جعار ولودر وشقرة، وحاول (اللواء ١١١ مشاة) قطع الإمدادات عن الحوثيين الذي كانوا يحشدون مقاتليهم نحو مدينة عدن

تغير الوضع العسكري بعد معارك تحرير عدن، فقد بدأت المقاومة الشعبية المدعومة بالجيش الوطني، التابع للسلطة الشرعية برئاسة «هادي»، في ٨ أغسطس ٢٠١٥م، عملية تحرير محافظة أبين، وفي ١٠ أغسطس تمكن الجيش ولجان المقاومة الشعبية من السيطرة على زنجبار ومقر اللواء (١١٥ مشاة) وبقية المدن في المحافظة.[٣١]

٢٩. عاصفة الحزم.. اللواء ١١١ يعلن دعمه للشرعية باليمن، العربية نت، في: ٢٠١٥/٤/١م، متوفر على الرابط التالي:
https://n9.cl/47z0q

٣٠. الحوثيون يسيطرون على مدينة شقرة اليمنية، مصراوي، في: ٢٠١٥/٣/٢٧م، متوفر على الرابط التالي:
https://n9.cl/i6ann

٣١. إطلاق عملية تحرير أبين.. وقتال بشمال صنعاء، دويتشه فليه، في: ٢٠١٥/٨/٨م، متوفر على الرابط التالي:
https://n9.cl/3z2cb

لا زال للحوثيين تأثير على الأوضاع داخل محافظة أبين، فهم موجودون على أطرافها من جهة محافظة البيضاء، وتتهم وسائل إعلام يمنية، محسوبة على الإمارات، الحوثيين بدور في العنف الذي تشهده المحافظة، وتشير إلى تكثيفهم لعمليات تجنيد الخلايا في المحافظة، ودعم «تنظيم القاعدة» لتنشيط هجماته ضد قوات «المجلس الانتقالي»[٣٢].

وقد عمدت جماعة الحوثي لتوظيف الإفراج عن فيصل بن رجب سياسيا. وفيصل بن رجب قيادي عسكري، محسوب على الشرعية، تمكن الحوثيون من أسره أثناء معاركهم لدخول مدينة عدن، وهو ضمن القيادات العسكرية والسياسية المشمولة بالقرار الأممي (رقم ٢٢١٦)، والذي يلزم الحوثيين بإطلاق سراحهم، لكنه ظل أسيرًا لديهم. وفي مارس ٢٠٢٣م، اتفق الطرفان، برعاية أممية، على الإفراج عن (٢,٢٢٣) أسيرًا، من بينهم: وزير الدفاع الأسبق، اللواء محمود الصبيحي، وناصر منصور هادي، شقيق الرئيس «هادي»، ولم يرد اسم «فيصل بن رجب» ضمن الصفقة. وهذا بدوره أثار حفيظة أبناء أبين، ودفع بقبائل أبين لتشكيل وفد منهم والتوجه نحو صنعاء، للوساطة لدى زعيم جماعة الحوثي من أجل إطلاق سراحه، وبالفعل تم إطلاق سراحه. وهي الخطوة التي رأى الجانب الحكومي أنها تم تدبيرها لتلميع صورة الجماعة ودق إسفين بين القوى المناوئة لها[٣٣].

كما عمدت الجماعة لاستغلال قضية «علي عشال»، وجرى اختيار «أحمد الرهوي»، المنحدر من محافظة أبين، لرئاسة حكومة صنعاء التابعة لهم، غير المعترف بها دوليا. وتتهم مصادرٌ الحوثيين بأنهم يلعبون على وتر التهميش الذي تُعاني منه محافظة أبين، بحثًا عن حواضن لهم في المحافظات الجنوبية، وبالأخص منها أبين لعوامل سياسية وجغرافية وعسكرية، كونها ظلت تاريخيا رمانة ميزان للجنوب واليمن ككل[٣٤].

٣٢. من بوابة أبين.. حرب حوثية خفية لضرب جنوب اليمن، العين الإخبارية، في: ٢٠٢٤/٨/١٢م، متوفر على الرابط التالي:
https://al-ain.com/article/yemen-hothi-war-south

٣٣. من هو «جنرال الحروب الست» الذي أفرجت عنه ميليشيات الحوثي؟، إندبندنت عربية، في: ٢٠٢٣/٤/٣٠م، متوفر على الرابط التالي:
https://n9.cl/5kik3

٣٤. من بوابة أبين.. حرب حوثية خفية لضرب جنوب اليمن، العين الإخبارية، في: ٢٠٢٤/٨/١٢م، متوفر على الرابط التالي:
https://al-ain.com/article/yemen-hothi-war-south

مواجهات الشرعية والانتقالي

مع تحرير عدن، منتصف عام ٢٠١٥م، عادت السلطة الشرعية إلى عدن، إلا أن ضغوطًا إماراتية -على ما يبدو- أجبرت الرئيس «هادي» -حينها- على تعيين قيادات في الحراك الجنوبي، من الضالع، على رأس السلطة المحلية والأمنية في عدن. فتم إقالة نايف البكري، وتعيين عيدروس الزبيدي محافظًا لمحافظة عدن بدلًا عنه، فيما تم تعيين شلال شايع مديرًا للأمن. وأشرفت الإمارات على تأسيس عدد من التشكيلات العسكرية، رافضة إدماجها في إطار السلطة الشرعية. وبدعم من الإمارات، وعلى خلفية الاستقطابات الجغرافية بين أبين وما يُعرف بمناطق «المثلث»، دخل الحراك المحسوب في معظمه على تلك المناطق في مزاحمة وتنافس مع السلطة الشرعية، برئاسة «هادي»، وبفعل الدعم الإماراتي الكبير اتجهت عدن شيئًا فشيئًا لتكون في قبضة التشكيلات التابعة للحراك الجنوبي، والذي مارس تضييقًا على السلطة الشرعية بلغت ذروته لحظة منع طائرة الرئيس «هادي» من الهبوط في مطار عدن[٣٥].

لاحقًا، أصدر الرئيس «هادي»، في ٢٧ أبريل ٢٠١٧م، قرارًا أقال فيه «الزبيدي» من منصب محافظ عدن، وأعفى «بن بريك» من منصبه الوزاري، وعلى الفور دعا ما يُسمى الحراك الجنوبي إلى مظاهرة مليونية، وفي أثناء تظاهر جماهيره جرى تفويض «الزبيدي» بتشكيل كيان يتبنى ما عُرف بـ«القضية الجنوبية»؛ تبع ذلك الإعلان عن تشكيل «المجلس الانتقالي الجنوبي»، في ١١ مايو ٢٠١٧م، من العاصمة الإماراتية (أبو ظبي). وأخذ السباق بين «المجلس الانتقالي»، والتشكيلات العسكرية التابعة له، من جهة، وبين السلطة الشرعية، من جهة أخرى، في التصاعد، ما اضطر الحكومة الشرعية إلى الانتقال إلى العاصمة السعودية (الرياض)، وممارسة أعمالها من هناك

كانت محافظة أبين حاضرة في قلب هذا الاستقطاب، فقد احتشد معظم أبنائها خلف الرئيس «هادي»، في مواجهة مع القيادات السياسية والتشكيلات العسكرية التي ينتمي معظمها إلى الضالع ويافع وردفان، ومعه عادة أجواء حرب «١٣ يناير» من جديد في عدن.

٣٥. أزمة مطار عدن: فصل من الصراع بين هادي والإمارات، عادل الأحمدي، العربي الجديد، في: ٢٠١٧/٢/١٣م، متوفر على الرابط التالي

https://n9.cl/1nim6x

وتزايد التوتر بين الطرفين، واندلع بين وحدات الجيش التابع للسلطة الشرعية والتشكيلات العسكرية التابعة لـ«المجلس الانتقالي»، المدعوم إماراتيا، جولتان من الاقتتال؛ الأولى كانت في يناير ٢٠١٨م، حيث تغلبت فيها التشكيلات التابعة لـ«المجلس الانتقالي»، إلا أن تدخل دولتي «التحالف العربي» أوقف الاقتتال، وأعاد الأمور إلى وضع قريب لما كان عليه قبل الحرب، والثانية كانت في أغسطس ٢٠١٩م، وفي بداياتها تغلبت التشكيلات العسكرية التابعة لـ«المجلس الانتقالي»، حيث سيطرت على مدينة عدن، وأجزاء واسعة من محافظة أبين، في ظل إصرارها على السيطرة بالقوة على محافظة شبوة، ومع فشل المفاوضات بين السلطة المحلية في شبوة وقوات دفاع شبوة اندلت المعارك، وتمكنت وحدات الجيش الوطني من السيطرة على محافظة شبوة، وزحفت باتجاه أبين وسيطرت عليها، وكانت في طريقها للسيطرة على مدينة عدن، حيث كانت تتجمع عند نقطة «العلم»، على المدخل الجنوبي للمدينة، غير أنها تعرضت لقصف من قبل الطيران الإماراتي، ما أدى إلى قتل وجرح المئات من عناصر الجيش الوطني[٣٦]، ما اضطره للانسحاب إلى مدينة شقرة في محافظة أبين، والتمركز فيها. وعند مدينة شقرة تأسس خط فاصل بين وحدات الجيش الوطني والتشكيلات العسكرية التابعة لـ«المجلس الانتقالي»، ومعه بدأت سلسلة من المعارك على طول خطوط الاشتباك، قبل أن تهدأ الوتيرة مع توقيع «اتفاق الرياض» في نوفمبر ٢٠١٩م

وبموجب «اتفاق الرياض»، وتنفيذًا للشق العسكري منه، جرت عملية انسحاب متبادلة بين قوات الطرفين، بإشراف لجان عسكرية سعودية، وتمركزت اللجنة العسكرية السعودية المشرفة على تنفيذ الاتفاق في مواقع خطوط التماس الأمامية في شرق وشمال مدينة زنجبار (مركز المحافظة)، بهدف الفصل بين قوات الجانبين ومراقبة أي خرق لاتفاق وقف إطلاق النار[٣٧].

وتتويجًا لعملية الفصل بين القوات المتحاربة، انسحبت قوات من الجيش الوطني، ممثلة باللواء (٨٩ مشاة)، من مواقعها في سلسلة جبال «قرن الكلاسي»، غربي مدينة شقرة الساحلية، إلى مديرية لودر التابعة لمحافظة أبين، على أن تتمركز في مرتفعات جبل «يسوف»، حيث من المقرر أن تشارك في المعارك ضد مليشيا جماعة الحوثي في جبهة «مكيراس»

٣٦. حكومة اليمن: سنتخذ كل الوسائل القانونية بعد استهداف الإمارات لجيشنا، وكالة الأناضول، في: ٢٠١٩/٩/١م، متوفر على الرابط التالي
https://n9.cl/sjn8t

٣٧. المجلس الانتقالي في اليمن يبدأ عملية عسكرية للسيطرة على أبين، إندبندنت عربية، في: ٢٠٢٢/٨/٢٣م، متوفر على الرابط التالي:
https://n9.cl/yztkz

وانسحبت قوات اللواء (١٤صاعقة)، التابع لـ«المجلس الانتقالي»، من مواقعها في منطقة «الشيخ سالم»، شرقي مدينة زنجبار، باتجاه محافظة الضالع، على أن تتبعها باقي القوات[٣٨].

ومثلت إحدى الحروب التي عانت منها محافظة أبين، منذ عام ٢٠١٩م وحتى سيطرة «المجلس الانتقالي» على المحافظة بدون قتال في ٢٠٢٢م، على النحو الذي سيأتي تفصيله

٣٨. بعد شبوة.. كيف سيطرت قوات المجلس الانتقالي على مناطق جديدة في جنوب اليمن؟، الجزيرة نت، في: ٢٠٢٢/٨/٢٧م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/nJlCVuQc

حروب
سهـام
الشرق

أذكت سيطرة «المجلس الانتقالي» على محافظة شبوة، شمالي محافظة أبين، مطلع أغسطس ٢٠٢٢م، أطماعه للسيطرة على بقية المحافظات الجنوبية، وتحقيق مشروعه في فرض الانفصال؛ فقد وجه رئيس «المجلس الانتقالي»، عيدروس الزبيدي، في ٢٣- أغسطس ٢٠٢٢م، التشكيلات العسكرية التابعة له للبدء بعملية عسكرية للسيطرة على كامل محافظة أبين، تحت لافتة محاربة التنظيمات «الإرهابية»

كانت التشكيلات العسكرية، التابعة لـ«المجلس الانتقالي»، والقوات الحكومية تتقاسمان هذه المحافظة، إذ كانت القوات التابعة للحكومة تسيطر على مديريات شقرة ولودر والمحفد ومودية والوضيع، وهي تمثل الجزء الأكبر من المحافظة. وكانت بقية أجزاء المحافظة تحت سيطرة قوات «المجلس الانتقالي». ويبدو أن القوات الحكومية آثرت عدم الاقتتال مع قوات «المجلس الانتقالي»، إذ جرت تفاهمات بين الطرفين، وخُرج منها أن تتمركز قوات «المجلس الانتقالي» في جميع المحافظة دون قتال، وفي المقابل تدخل قوات الحكومة الشرعية إلى مدينة زنجبار مركز المحافظة، مع استمرار العميد أبو مشعل الكازمي في مهامه مديرًا للأمن في المحافظة[٣٩].

وتشير مصادر إلى أن رئيس مجلس القيادة الرئاسي، د. رشاد العليمي، أصدر إخطارًا موجهًا إلى رئيس «المجلس الانتقالي» عضو مجلس القيادة الرئاسي، عيدروس الزبيدي، طالب فيه بوقف العمليات العسكرية إلى حين تنفيذ إعادة انتشار القوات في المناطق المحررة المنصوص عليها في «اتفاق الرياض» عام ٢٠١٩م[٤٠]، إلا أن الأخير استمر في الدفع بالحملات العسكرية دون الاكتراث لذلك الإخطار

اتسمت الأهداف المعلنة للحملة بالاضطراب وعدم الوضوح، فقد أشارت مصادر قريبة من «المجلس الانتقالي» أن هدف العملية هو إنهاء حالة الانقسام التي تشهدها محافظة أبين، وتعزيز أمنها، وتعزيز أمن العاصمة عدن، ومحافظات الجنوب، من «الأعمال الإرهابية»، وإزالة خطر دعم وتعزيز أي تمرد أو «عمليات إرهابية» في محافظات الجنوب

٣٩. نفس المرجع السابق.
٤٠. المجلس الانتقالي في اليمن يبدأ عملية عسكرية للسيطرة على أبين، إندبندنت عربية، مرجع سابق.

وقالت: إن العملية تأتي تنفيذًا لتطبيق بنود ما تبقى من «اتفاق الرياض»[٤١]. في المقابل فإن تصريحات أخرى أشارت إلى أن هدف العملية هو «إزالة خطر دعم أي تمرد أو عمليات إرهابية محتملة في محافظات الجنوب من قبل الإخوان، وإنهاء حالة الانقسام الذي تشهده محافظة أبين، وإزالة خطر التخادم الإخواني الحوثي مع تنظيم القاعدة»[٤٢].

وقد تم تنفيذ العملية على أربع مراحل، شملت المرحلة الأولى مدينة شقرة الساحلية، أحد أكبر مدن محافظة أبين، إلى الشرق من عدن، ومديريتي خنفر وأحور، وتوجهت في المرحلة الثانية صوب مديريات المنطقة الوسطى، وتركزت في المرحلة الثالثة حول وادي عويمران، واتجهت في المرحلة الرابعة نحو مديرية المحفد الواقعة أقصى شرق محافظة أبين، والمتاخمة لمحافظة شبوة

وقد تعرضت قوات «الحزام الأمني» في أبين، وما يُسمى القوات المسلحة الجنوبية الأخرى التابعة لـ«المجلس الانتقالي»، لعدد من الهجمات، سقط على إثرها عدد من القتلى والجرحى، بمن فيهم العميد عبداللطيف السيد، قائد قوات «الحزام الأمني» في أبين، والذي قُتل مع عدد من مرافقيه بتفجير استهدف موكبه بمنطقة وادي عويمران، في ١٠ أغسطس ٢٠٢٣م[٤٣].

تمكنت الحملة بحسب محافظ أبين، اللواء أبوبكر حسين، من رأب الصدع، وتوحيد اللحمة، بين القوات والتشكيلات العسكرية المختلفة في المحافظة، وأفضت إلى السيطرة على المعسكرات التابعة للتنظيمات «الإرهابية» -حسب وصفه؛ بدءًا من منطقة خبر المراقشة، وصولًا إلى معسكر وادي عويمران، أكبر معسكرات «تنظيم القاعدة» ومقر قيادتها الرئيس[٤٤].

---

٤١. نفس المرجع.

٤٢. أبين تتطهر من الإرهاب.. «سهام» ضد القاعدة والحوثي والإخوان، العين الإخبارية، في: ٢٠٢٢/٨/٢٣م، متوفر على الرابط التالي
https://al-ain.com/article/abyan-terrorism-al-qaeda-al-houthi-brotherhood

٤٣. اغتيال قائد قوات الحزام الأمني في أبين بتفجير جنوب اليمن، الجزيرة نت، في: ٢٠٢٣/٨/١٠م، متوفر على الرابط التالي:
https://n9.cl/ujvux

٤٤. اليمن.. بدء المرحلة الرابعة من عملية «سهام الشرق» في أبين، موقع إرم، في: ٢٠٢٢/٩/٢٤م، متوفر على الرابط التالي:
https://www.eremnews.com/news/2405925

وبالرغم من الدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به في مواجهات جماعات العنف، والإضرار بقدراتها، إلا أنها من جهة أخرى قد لا تحقق أهدافها المعلنة، وأكثر من ذلك قد تضر بالاستقرار في محافظة أبين للأسباب التالية:

١. الحملة لا تمثل مؤسسات الدولة، ولا تدار من قبل مجلس القيادة الرئاسي أو وزارة الدفاع، وإنما من خلال «المجلس الانتقالي» الذي يمثل فصيلًا سياسيا ومناطقيا على عداوة تاريخية مع هذه المحافظة، وله أطماع في السيطرة عليها كما بقية المحافظات الجنوبية والشرقية

٢. الأهداف المعلنة للحملة تفتقر إلى المصداقية، وينظر قطاع كبير من أبناء أبين إلى أن «الحرب على الإرهاب» ليست إلا غطاء، وأن الهدف الحقيقي هو تحقيق مكاسب سياسية من خلال بسط النفوذ والسيطرة على المحافظة، لأنها تمثل عائقًا أمام مشروعه في فرض الانفصال، وبطبيعة الحال فإن غياب المصداقية في الأهداف يضعف ثقة السكان المحليين، ويجعلهم أقل تعاونًا مع هذه الحملات

٣. تُتهم القوات التابعة لـ«المجلس لانتقالي» بارتكاب انتهاكات ضد القبائل والسكان في أبين، بما في ذلك الاعتقالات العشوائية والقمع؛ ما يولد مشاعر الغضب والاستياء بين الأهالي، وقد تؤدي تلك الانتهاكات إلى تصاعد التوترات المحلية وزيادة معارضة السكان لحملات «المجلس الانتقالي»، دون أن يعني ذلك تأييدهم لأي طرف آخر بالضرورة[٤٥].

٤. كما أن هذا الأمر خلق نوعًا من الفجوة العميقة بين أبناء أبين وبين هذه القوات، فقد رأوا أن ممارسات هذه القوات خرجت عما أُعلن عنه، وهو محاربة «الجماعات الإرهابية»، وارتفعت أصوات تطالب بخروج تلك القوات من أبين. وقد تضمنت البيانات والإعلانات القبلية التي صدرت في الفترة الأخيرة، والتي كانت تتعلق بقضية المختطف علي عبدالله عشال، مطالبات بضرورة خروج القوات المنضوية فيما يُعرف بـ«سهام الشرق»، واستبدالها بقوات من أبناء المحافظة. والفكرة هنا أن أبناء أبين ليسوا ضد تفعيل ملف محاربة «الجماعات الإرهابية»، لكن استمرار الملف بهذه الطريق بوجود قوات من خارج المحافظة لمحاربة «الجماعات الإرهابية»، والتي كان أبناء المحافظة في طليعة من يحاربها، يلقى رفضًا مجتمعيا في أبين، وهناك مطالب بأن تكون القوات من أبناء المحافظة، مع رفض أن تبقى محافظة أبين موصومة بهذه التهمة[٤٦].

٤٥. مقابلة مع أحد الشخصيات من محافظة أبين.
٤٦. نفس المرجع السابق.

٥. التركيز على الجانب العسكري فقط، وافتقاد الحملة إلى إستراتيجية متكاملة، بما فيها معالجة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والقيام بحملات توعية؛ وقد أثبتت خبرة التجارب السابقة في المحافظة أن الحملات العسكرية التي تفتقر إلى إستراتيجيات متكاملة عززت الفوضى، بدلًا من إحلال الاستقرار، وتؤدي إلى نتائج عكسية في تحقيق الأمن. وقد أشار إلى هذا مدير الأمن في المحافظة، العميد أبو مشعل الكازمي، إذ يقول: «الحملات العسكرية السابقة ضد التنظيمات الإرهابية انتصرت، ولكن بعد توقفها عاد تنظيم القاعدة، لترتيب صفوفه»[٤٧].

٦. تعدد الولاءات للوحدات العسكرية والأمنية التي تشارك في الحملة، وتعدد الجهات التي تتلقى منها الأوامر والتوجيهات، وهذا الوضع لا يوفر فرصًا لنجاح الحملة، فهو يوجد ثغرات أمنية تستفيد منها جماعات العنف

٤٧. اليمن.. بدء المرحلة الرابعة من عملية «سهام الشرق» في أبين، موقع إرم، مرجع سابق.

قضية

«عشال الجعدني»

تعرض المقدم علي عشال الجعدني، قائد كتيبة في الدفاع الجوي، والمنحدر من محافظة أبين، للاختطاف، في ١٢ يونيو ٢٠٢٤م، من قبل مسلحين مجهولين، في منطقة التقنية بعدن، وجرى اقتياده إلى جهة مجهولة. وكانت قبائل أبين نظمت ثلاث تظاهرات سابقة للمطالبة بالكشف عن مصيره وبقية المخفيين قسرًا، وتعرضت المظاهرتين اللتين أقيمتا في عدن للقمع من قبل قوات «المجلس الانتقالي»، بينما أقيمت مظاهرة ثالثة في مدينة زنجبار، عاصمة محافظة أبين. وبعد فشل جميع محاولات قبائل أبين في مخاطبة الجهات الحكومية في عدن، وعجزها عن الحصول على أي تجاوب بشأن قضيتها، قامت قبائل الجعادنة -التي ينتمي إليها «عشال»- بقطع الطريق الدولي الذي يربط بين محافظتي عدن وشبوة أكثر من مرة[٤٨].

وقد ألقت قضية المقدم «عشال» بظلالها على المشهد الأمني في عدن وأبين، فشهدت المحافظتان احتجاجات وتوترات أمنية وقبلية متسارعة، تراوحت بين المواجهات والتقطعات والاختطافات، خاصة في ظل تأخر التحقيقات في القضية، وانعدام الشفافية في التعامل مع الجهود المبذولة للكشف عن مصير «عشال»[٤٩]؛ كما أنها أثارت الحساسيات والاستقطابات المناطقية، ووفرت لبعض المكونات في محافظة أبين لافتة للتعبئة ضد «المجلس الانتقالي»

وقد وصف التقرير الأخير لفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة قضية الاختطاف بـ«الحادثة الأمنية الخطيرة»، مشيرًا إلى أنها «أدت إلى أزمة داخلية، مست بمكانة المجلس الانتقالي الجنوبي في الجنوب، وتسببت في أعمال شغب في عدن وأبين»، وذكر التقرير أنه «على الرغم من إلقاء القبض على العديد من المشتبه فيهم، إلا أن القضية لم تُحسم بعد، ولم يُلق القبض حتى الآن على المشتبه الرئيس فيه»[٥٠]، وكانت اللجنة الأمنية العليا، برئاسة وزير الدفاع محسن محمد الداعري، قد قررت في اجتماع لها بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٢٤م، إيقاف «يُسران المقطري»، الذي يشغل موقع قائد مكافحة الإرهاب في عدن، عن العمل وإحالته للتحقيق[٥١].

---

٤٨. قبائل أبين تعاود قطع الطريق الدولي للمطالبة بالكشف عن مصير المقدم «عشال الجعدني"، المصدر أونلاين، في: ٢٠٢٤/٩/١٥م، متوفر على الرابط التالي

https://almasdaronline.com/articles/302176

٤٩. عشال وعصابة «الفوكسي».. لغز غامض يبحث عن إجابة منذ خمسة أشهر في مؤسسات عدن!، المصدر أونلاين، في: ٢٠٢٤/١١/١٦م، متوفر على الرابط التالي

https://almasdaronline.com/articles/305851

٥٠. نفس المرجع.

٥١. اللجنة الأمنية العليا تناقش ملابسات ومستجدات حادثة اختطاف المقدم علي عشال وتتخذ عددًا من الإجراءات، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، الرسمية، في: ٢٠٢٤/٧/٩م، متوفر على الرابط التالي

https://www.sabanew.net/story/ar/113881

توصيات
لصناع القرار

يتطلب تحفيف العنف وتحقيق السلام والاستقرار في محافظة أبين تكاملاً خلاقًا بين المسارات السياسية والعسكرية والتنموية، مع التركيز على إعادة بناء مؤسسات الدولة، وتوفير الحماية والتنمية الاقتصادية للمواطنين، ويجب أن يكون الحل شاملًا، وأن يعتمد على الحوار بين الأطراف الفاعلة، وتنسيق ودعم كبير من قبل الأطراف الدولية، وفي مقدمتها دولتي «التحالف العربي»، والولايات المتحدة الأمريكية، وأن ينعكس ذلك في أعمال ميدانية لإزالة عوامل التوتر والقضاء على عوامل الإرهاب والتطرف، ونزع سلاح الميليشيات المختلفة

- تلعب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دورًا كبيرًا في تحريك العنف في محافظة أبين، لذا فإن المعالجات يجب أن تتجه إلى تلك الأوضاع، وليس إلى ما ينتج عنها من أعراض ومظاهر، بما في ذلك العنف المسنود إلى تصورات دينية أو أوضاع اجتماعية. ودون تحسين معدلات الدخل، وخلق فرص للعمل، لن يتم القضاء على العنف في المحافظة

- يجب توفير الدعم الكافي للمؤسسات الحكومية المعنية بحضور سلطة الدولة، بما في ذلك قوات الأمن والشرطة والقضاء، لضمان سيادة القانون، ومنع الجماعات المسلحة من الحضور في الفراغ الذي يتركه غياب تلك المؤسسات؛ كما أن وجود مؤسسات قوية ومستقلة سيقلل إلى حد كبير من الفوضى والعنف

- تنسيق الجهود الدولية والوطنية لدعم الخدمات الأساسية للسكان المحليين، كالصحة والتعليم والمياه والكهرباء، ذلك أن تحسين ظروف الحياة سيقلل من استغلال الجماعات المسلحة للفقر والبطالة لتجنيد الشباب

رعاية برنامج مصالحة اجتماعية في محافظة أبين، كما في بقية المناطق التي تعاني من العنف، تكون بين القبائل والجماعات المحلية المختلفة، يمكن أن تسهم في تقليل التوترات الداخلية، وتمنع استغلال الفجوات الاجتماعية من قبل الجماعات المسلحة

- على المجتمع الدولي دعم الحكومة اليمنية لإطلاق مشاريع تنموية في محافظة أبين تستهدف تحسين البنى التحتية، وخلق فرص عمل للشباب، لأن التنمية الاقتصادية تقلل من احتمالية انضمام الشباب إلى الجماعات المسلحة، وتوفر لهم مستقبلًا أفضل، كما أن الاستثمار في التعليم والتدريب المهني يمكن أن يسهم في إعادة بناء المجتمع، ويمنح الشباب فرصًا بديلة عن الانضمام إلى الصراعات المسلحة

- دعم الوحدات العسكرية الموجودة في أبين، قبل عام ٢٠٢٢م، وفتح باب التجنيد لأبناء المحافظة لتشكيل وحدات عسكرية جديدة، ونشرها في المناطق الجغرافية النائية والوعرة في المحافظة، التي غالبا ما تنتشر فيها جماعات العنف وفي المقابل يجري سحب التشكيلات العسكرية التابعة لـ«المجلس الانتقالي» التي تضم أفرادًا من خارج المحافظة بالتدريج، لأنها توفر لـ»تنظيم القاعدة» ذرائع للتحشيد، وتضعف من إسناد ودعم المجتمع

- تتطلب جهود مكافحة «الإرهاب» سياسة حكومية مستندة للدستور والقانون، وتنسيقًا مع «التحالف العربي»، ودول الجوار، لضمان القضاء على مصادر التمويل والتسليح للجماعات المتطرفة، وتعاونًا أمنيا لمكافحة جماعات العنف والتمرد، مع ضمان عدم ارتكاب أخطاء واستخدام العنف ضد المدنيين الأبرياء

- إطلاق حملات توعية بين السكان المحليين حول مخاطر الانضمام إلى الجماعات المسلحة وأعمال العنف، وتشجيعهم على الانخراط في العمل المدني والسلمي، ونشر خطاب وطني يعزز الهوية اليمنية الجامعة، ويخلق لحمة واحدة في النسيج الاجتماعي، ويوفر قدرًا كبيرًا من الاستقرار داخل المحافظة، بخلاف صعود العصبيات المناطقية والقبلية التي تضع أبين في دائرة مغلقة من العنف

- تغيير محافظ المحافظة، واختيار شخصية تتسم بالاقتدار والفاعلية وتحظى بالقبول من غالبية أبناء المحافظة

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER